لقد حكمت هذه العوامل التوجهات السياسية العامة للنظام الاردني، التي وصفها عبدالفتاح بسياسة التوازن الهش بين القوى الاقليمية العربية الكبرى، من جهة، والاستفادة من التناقضات والصراعات الحادة بين هذه القوى، من جهة اخرى. أما الجماعة الوطنية الاردنية، فقد كانت، دائماً، موضع جدل واسع بين النظام نفسه والقوى السياسية العربية، وخاصة الفلسطينية؛ فبالاضافة الى وجود اغلبية مهاجرة من أبناء هذه الجماعة، فان ثمة ازدواجاً واضحاً في الانتماء يؤثر سياسياً بشكل كبير؛ فجنسية الفلسطينيين الاردنية تلعب، مثلاً، دوراً بالغ الاهمية في هشاشة وحدة الجماعة الاردنية، من حيث هم يشكلون أغلبية افراد هذه الجماعة الاخيرة. ولمّا كان الامر كذلك، فان بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية واستمرار الصراع حول تمثيل م.ت.ف. وشرعيته، سينقل الصراع الى داخل الاردن نفسه، الامر الذي يهدد، بلا شك، سلطة الصفوة الحاكمة في الاردن، ويشرح، في المقابل، خلفيته ودوافعه العامة. وبذلك تفتح القرارات الاردنية الابواب لاعادة ترتيب البيت الاردني الداخلي لصالح النظام وصفوته الحاكمة.

وبالاضافة الى النتائج العملية للقرار الاردني على ابناء الضفة الغربية، فان طريقة اصداره تسهم، الى حد كبير، في فهم دوافعه واسبابه. ومن المعروف ان هناك نزاعاً فلسطينياً ـ أردنياً بصدد شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني منذ مؤتمر أريحا وضم الاردن للضفة الغربية بعد نكبة العام ١٩٤٨. وقد ظلت سياسة المملكة الاردنية الهاشمية هي سياسة مناورة واضحة للالتفاف حول هذا الموضوع. غير ان الانتفاضة قلبت موازين القوى لصالح م.ت.ف. بهذا الخصوص. فقد بات واضحاً ان المعطيات السياسية العامة التي ولدتها الانتفاضة قد دفعت م.ت.ف. الى واجهة الاحداث، وفرضت على النظام الاردني، بالتالي، ان يعدل من سياساته العامة في موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن الجلي ـ بحسب عبدالفتاح ـ ان الخلاف الاردني ـ الفلسطيني بخصوص خطة شولتس يجد له مكاناً واضحاً في خلفية قرار النظام الاردني آنف الذكر.

ولقد أدت الانتفاضة، من حيث ابرازها للشخصية الوطنية الفلسطينية ولانخراط اجيال جديدة في الصراع المصيري ضد الغزو الصهيوني، الى تحجيم الدور الاردني في المناطق المحتلة. وقد انعكست هذه المتغيرات على خطة حزب العمل الاسرائيلي المعروفة باسم «الخيار الاردني». ذهب عبدالفتاح الى تحليل شكل الحركة الاقليمية للاردن في المرحلة المقبلة. فبحسب هذا التحليل، ان النظام الاردني لم يتخل عن مشروعاته التاريخية في ما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني، بقدر ما لجأ الى تغيير اساليبه بصددها. ومما تطرق اليه عبدالفتاح كذلك، هو أن المرحلة المقبلة ستشهد تغيرات هامة في النظام الاقليمي في المنطقة العربية. وسينجم عنها تفكيك في وحداتها الاقليمية، أو اعادة تركيب هذه الوحدات. ودلّل عبدالفتاح على ذلك انطلاقاً من ظاهرتين؛ أولاهما تتعلق بالوضع الدولي المعاصر والاتجاهات السائدة فيه بصدد تخفيف حدة التوتر وتصفية بؤره؛ وثانيتهما النزوع الواضح في المنطقة العربية الى تشكيل محاور جديدة، كما هو الامر في الخليج، وكما يجرى حالياً في المغرب، وفيما يتشكل من تكتلات في المشرق العربي. وقد ختم عبدالفتاح عرضه بالحاحه على ان السؤال الذي ينبغي الاجابة عنه هو «ما العمل ؟».

أغنت المداخلات والتعليقات محور الجلسة الصباحية. فقد تساءل عبدالسلام مبارك عن اغفال ذكر اتفاقيتي كامب ديفيد في عرض عبدالفتاح الطويل. وأشار الى ان الادارة الاميركية الحالية تسعى، الآن، الى تنشيط مبادرة ريغان. اما د. عبدالعليم محمد، فقد تطرق الى ان للقرار الاردني، مع ذلك، نتائج ايجابية، لعل أهمها ـ كما قال ـ هو نزعه من يد اسرائيل، بيمينها ويسارها، ورقة «الخيار الاردني»، ودفعه م.ت.ف. الى تحمّل مسؤولياتها التاريخية. وأضاف أن امكان نشوء حكومة فلسطينية لا يعني نهاية الصراع، بل دخوله في مرحلة جديدة هامة؛ فهذه الاخيرة ستكون نتيجة للتوازنات في لحظة تاريخية معينة في تاريخ الصراع وليست مشهده الاخير. أما ضياء رشوان، فعارض رأي عبدالفتاح بصدد تفكيك الوحدات الاقليمية. فباعتقاده، ستكون المرحلة المقبلة مرحلة اعادة تشكيل لهذه الوحدات بما يرتبط بالصراع مع الصهيونية؛ ودلل على رأيه بما يجرى الآن، على مستوى المغرب العربي. أما بخصوص القرار الاردني، فان تجذر الصراع قد تجاوز المعطيات السابقة على الانتفاضة، ولم تعد المسائل المطروحة تدور حول كامب ديفيد، بل حول استيعاب اسرائيل، أي فيما اذا